ولما توهم نقص الفاعلية بالافعال الناقصة بان يقال انها
مسندات الى اسمائها مقيدات باخبارها مع انها
لا تربيتية للفايده في هذه التقييدات لان التربية
انما تتصور بعد وجود المربي ولا فادة في هذا
قبل اخبارهن حتى تزيي بها جاء بخبرها تحت الضابط
بان يكسر ما هن فقال والافعال الناقصة قيود لاخبارها
والواجب بمنع كونها من باب المسند الذي كونه فيه
وهو ما كان طرفا للاسناد التام لصح الجواب ايضا
وانت تعلم ان افعال المقاربة وافعال القلوب من
تلك الافعال في هذا الباب فلم لم تزد في قرنها
ولما توهم ايضا ان قول التقييد فاعلم انها الخ من التربية
كالجهل بالمقيدات ولكن ربما يسمع ويترتب
عليه مفاسد والتنبيه عن تهمة الاكثار واجب
القدمة على تحسين الكلام وتنزيل المقيدي منزلة
اللازم وقوات الفرصة والكوف منه وصفت وعت
اليهما خالفوا الشرط سائر القيود من جهة التعليق
والتعيين وكثرفيه الخواص والمزايا افراده بالذكر فقال
واما تقييده اي المسند بالشرط فلحالات ومعان
فخصه بادوات اي بادوات الشرط من الحروف
والاسما لعلمك ان ما هو الكلام في جملة الشرط واجزا
اما المجموع المركب منهما وهما جزان بمنزلة الموضوع
والمحمول

والمحمول ولما الجزا واحد والقيد شرط له فالاول
مذهب اهل العبرات وفقاد الاعلام اي جهبذ النقات
والصحابة رضي الله عنهم والثاني مسلك اهل العربية
ومختار الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
علم ما بين في علم الاصول واريد اهل المعاني اياه
في باب تقييد المسند ناظرا الى الثاني هنا
وله يبعد ان يقال المراد بالشرط مفهوم الادوات
وبالمسند المقيد به هو مسند الجملة الشرطية فيصح
لاختصاص المراد هم اياه في الباب المذكور
بواحد من المذهبين تامل متلذذ نصب بفعل دل
اضربه عليها مثلا واشتهيها تمثيل فعلي الاول لما بعده
بدل منه وعلى الثاني بيانية له كقوله تعالى فوسوس
اليه الشيطان قال يا ادم الاية كلمة ان الشرط
اي لتعليق امر على وقوع مقدر في المستقبل
غالبا والافقد يجي في الشرط في الماضي مطروحا كان
نحو ان كنتم في ريب وان كان قميصه قد من دبر
ومع الوصل نحو اذ يبدد مجمل وان كثر ماله ومع غيرها
قليل كقولهم فيما وطين ان فاتيني يكن سابقني الدهر
فليتم لساكنك البال بله تمطير بالجر طرف النقيض
وكلمة اذا انيه له غالبا سم اي معنى شرط في الماضي كقوله
مع القطع باحد طرفي النقيض وطنا نطنا غالبا
لمحبته للشرط في الماضي قليلة نحو حيثي ان يلو بين الدتي